Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 2, April - June 2024, Page No: 135-151
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2023: 3.908 **معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.51** **ISI 2023: 0.337**

منهج الشيخ محمد الخانجي (ت:1363هـ) في تقرير مسائل الصحابة جمعاً ودراسةً

زلاتكو راونتش*
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

The approach of Sheikh Muhammad Al-Khanji (d. 1363 AH) in reporting the issues of the Companions, collected and studied

Zlatko Raonic *
Department of Contemporary Doctrine and Doctrines, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia.

*Corresponding author	zlatkobp@hotmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-06-13	تاريخ القبول: 2024-05-05	تاريخ الاستلام: 2024-03-15

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فهذه البحث بعنوان: **منهج الشيخ محمد الخانجي (ت:1363هـ) في تقرير مسائل الصحابة جمعاً ودراسةً**، وقد احتوت على مقدمة، وتمهيد، ومبحثان، ويتلوها خاتمة وفهارس، وبيانها كالآتي:

أما **المقدّمة**، وتشمل على مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، ومنهج البحث، وإجراءاته، وخطة البحث، وأما **التمهيد** ويشمل: وترجمة الشيخ محمد الخانجي، ثم جاء المبحث الأول: منهجه في تقرير فضل الصحابة وعدالتهم، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: أولا: تعريف الصحابة، والمطلب الثاني: فضائل الصحابة، والمطلب الثالث: عدالة الصحابة، ثم جاء المبحث الثاني: منهجه في بيان حكم الطعن الصحابة، وفيه مطلبان: المطلب الأول: المطلب الأول: وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة، والمطلب الثاني: الحكم في سب الصحابة. ثم جاءت **الخاتمة**، وفيها أهمّ النتائج، ويليها عدد من الفهارس الفنية.

الكلمات المفتاحية: الشيخ محمد الخانجي، مسائل الصحابة، عدالة وفضائل الصحابة.

Abstract

Praise be to God, Lord of the Worlds, and may blessings and peace be upon the most honorable of the prophets and messengers, as for what follows:

This research is entitled: The Methodology of Sheikh Muhammad al-Khanji (d. 1363 AH) in reporting the issues of the Companions in collection and study. It contains an introduction, a preface, and two sections, followed by a conclusion and indexes, and its statement is as follows:

As for the introduction, it includes the problem of the research, its importance, its objectives, its limits, the research methodology, its procedures, and the research plan. As for the introduction, it includes the translation of Sheikh Muhammad al-Khanhi. Then came the first section: his approach to determining the virtue and justice of the

Companions, and it contains three demands: The first requirement: Firstly: defining the Companions, the second requirement: the virtues of the Companions, and the third requirement: the justice of the Companions, then the second section came: his approach in explaining the ruling on appealing to the Companions, and it contains two requirements: the first requirement: the first requirement: the obligation to refrain from disputes between the Companions, and the second requirement: the ruling on Cursing the companions. Then came the conclusion, which contains the most important results, followed by a number of technical indexes.

Keywords: Sheikh Muhammad Al-Khanhi, issues of the Companions, justice and virtues of the Companions.

المقدّمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-. أما بعد:

فإن الله عز وجل أنزل كتابه وبعث رسوله -صلى الله عليه وسلم-هداية للناس ورحمة بهم، فأكمل الله دينه وأتم على عباده النعمة، ورضي لهم الإسلام ديناً.

وسار على هذا الهدى خير هذه الأمة بعد نبيها صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-ثم التابعون لهم بإحسان رضوان الله عليهم أجمعين، وقد اقتفى أثرهم من جاء بعدهم من علماء الأمة -رحمهم الله- فقاموا بنصرة هذا الدين وحماية العقيدة الصحيحة والذب عنها.

ومن أبرز العلماء المجتهدين الذين كان لهم اهتمام في بيان العقيدة الصحيحة والذب عنها: **الشيخ/ محمد بن محمد الخانجي (ت:1363هـ)**، فقد عاش في وقت كان المسلمون في بلاد البلقان يمرون في مرحلة تاريخية صعبة، ورغم ذلك كان للشيخ محمد الخانجي جهد كبير في بيان علوم الشريعة وتوضيحها لعامة المسلمين، فكان يحاضر في مدرسة غازي خسرو بيك الثانوية الإسلامية، وعمل في المدرسة الشرعية الدينية العليا في سراييفو، وقام بتأسيس مجلة الهداية وكتب فيها مقالات قيمة تتعلق بتصحيح أخطاء الناس في العقيدة، ومن أبرزها مقال بعنوان: "الإسلام يحرم طلب العون من الأموات وزيارة الأضرحة والكنائس لأجل ذلك"[1]، كما كان للشيخ محمد الخانجي دروس ومواعظ في عدد من بلاد البلقان.

وقد ظهر ذلك من خلال اهتمامه بنشر عقيدة السلف الصالح وأقوالهم، فكان كثير الاستشهاد بأقوال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم [2].

ولم يكن الشيخ بمعزل عن واقع المسلمين في بلاد البلقان، وما يهدد وجودهم، فقد تواصل مع العالم الإسلامي لتوضيح المآسي التي كان البوشناق يتعرضون لها، ومن ذلك مراسلته للملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله عن طريق الشيخ الحسيني مفتي القدس -الذي كان في ذلك الوقت مقيماً في ألمانيا-بعد المذبحة الشهيرة التي قام بها الصرب ضد مسلمي البوسنة في مدينة فوتشا سنة 1361هـ.

ولأجل هذا رغبت أن تكون بحثي عن الشيخ محمد الخانجي، وجعلت عنوانها: ((**منهج الشيخ محمد الخانجي (ت:1363هـ) في تقرير مسائل الصحابة جمعاً ودراسةً**))، وأسأل الله التوفيق والسداد.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- ما منهجه في تقرير فضل الصحابة وعدالتهم؟

2- ما منهجه في بيان حكم الطعن الصحابة؟

(1) انظر: الأعمال المختارة، -باللغة العربية-(302/1)، للشيخ محمد الخانجي.

(2) انظر: عنوان الحكمة والموعظة الحسنة، (مخطوط) (24/ أ) للشيخ محمد الخانجي.

أهمية الموضوع:
تظهر أهمية هذا الموضوع من جهات متعددة أهمها ما يلي:

1-المكانة العلمية الكبيرة التي تبوأها الشيخ محمد الخانجي بين العلماء في منطقة البلقان، حيث حظيت أقواله بالقبول، وأضحت كتبه عمدة لكثير ممن جاء بعده من علماء بلده.

2-كثرة مؤلفات الشيخ محمد الخانجي وتنوعها بين علوم العقيدة والتفسير والحديث والتاريخ واللغة، حتى أصبح بعضها مرجعاً علمياً لبعض المدارس الإسلامية في البوسنة، كما أن بعضها لا زال مخطوطاً.

أهداف البحث:
1- بيان على منهجه في تقرير فضل الصحابة وعدالتهم.

2- إيضاح منهجه في بيان حكم الطعن الصحابة.

حدود البحث:
أقتصر البحث على منهج الشيخ محمد الخانجي (ت:1363هـ) في تقرير مسائل الصحابة، من خلال مصنفاته المطبوعة والمخطوطة.

منهج البحث:
اعتمدت في هذا البحث على عدد من المناهج، كما يلي:

1- **المنهج الاستقرائي:** ومن خلاله قمت باستقراء جميع مؤلفات الشيخ رحمه الله، واستخراج ما كتبه الشيخ في تقرير مسائل الصحابة.
2- **المنهج التحليلي:** ومن خلاله قمت بتحليل كلامه وآرائه في المسائل العقدية مستعيناً بالكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح.
3- **المنهج النقدي**: ومن خلاله قمت بعرض منهج الشيخ على الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح لبيان مدى موافقة الشيخ لها من عدمها.

إجراءات البحث:
إجراءات البحث تنقسم إلى قسمين:

أولاً: إجراءات خاصة.
1-استقراء كتب الشيخ المطبوعة والمخطوطة التي كتبها باللغة العربية، واستخراج المادة العلمية المتعلقة بمسائل الصحابة منها.
2 – تصنيف المادة العلمية بحسب مباحث ومطالب الخطة.
3-استقراء المسائل العقدية من آثاره ودراستها في ضوء عقيدة السلف وبيان مدى الموافقة أو المخالفة ونقده. وذلك بقسمة كل مسألة إلى قسمين الأول بيان تصور وتقرير الشيخ الخانجي للمسألة والثاني الدراسة للمسألة وتقريرها من كلام السلف أو من نقل عنهم ثم بيان موافقة أو مخالفة الشيخ الخانجي لذلك وتقويمه.
4 –الاستشهاد لمذهب الشيخ محمد الخانجي من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة.

ثانياً: إجراءات عامة.
1-كتابة الآيات بالرسم العثماني، وعزوها بذكر اسم السورة ورقم الآية.
2-تخريج الأحاديث وبيان حكمها فإن كان في الصحيحين اكتفيت بالعزو لهما أو لأحدهما، وإن كان في غير الصحيحين خرجته من مصادره وبينت الحكم عليه من خلال نقل أقوال أهل العلم فيه.
3-عزو الآثار الواردة في البحث إلى مصادرها الأصلية.

4- توثيق النقول في الحاشية بذكر الجزء والصفحة مع بيان اسم المؤلف واسم الكتاب.
6-وضع خاتمة مشتملة على أهم النتائج.
7-وضع فهارس في آخر البحث.

خطة البحث:

قسمت الخطة إلى مقدمة وتمهيد، ومبحثان، وعدة مطالب، ويتلوها خاتمة وفهارس، وبيانها كالآتي:

أما **المقدّمة**، وتشمل على مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، ومنهج البحث، وإجراءاته، وخطة البحث.

وأما **التمهيد** ويشمل: ترجمة الشيخ محمد الخانجي.

المبحث الأول: منهجه في تقرير فضل الصحابة وعدالتهم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أولا: تعريف الصحابة

المطلب الثاني: فضائل الصحابة

المطلب الثالث: عدالة الصحابة

المبحث الثاني: منهجه في بيان حكم الطعن الصحابة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المطلب الأول: وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة

المطلب الثاني: الحكم في سب الصحابة

الخاتمة

قائمة المراجع

التمهيد

ترجمة الشيخ محمد الخانجي

هو عالم البوسنة محمد بن محمد بن محمد بن صالح بن محمد بن صالح بن محمد بن صالح [3].

يرجع نسب الشيخ محمد الخانجي-رحمه الله-إلى أسرة قديمة ومعروفة من سراييفو، مشهود لها بالتدين والتقى والصلاح، وقد اشتهر أغلب أفراد عائلته بالعمل في مجال دبغ الجلود والتجارة فيها [4].

تلقى الشيخ محمد الخانجي-رحمه الله-منذ صغره مبادئ العلوم الإسلامية في أسرته التي تمتاز بالتدين، ثم تلقى تعليمه الابتدائي بمدينة سراييفو في الكُتّاب ثم دخل المدرسة الأولية، فتعلم القراءة والكتابة العربيّة، وقراءة القرآن الكريم وتجويده، ثم انتقلت إلى المدرسة الثانوية المسماة "بشريعتسقا غيمنازيا" ومكث فيها ثماني سنوات» [5].

ومن خلال مكوثه -رحمه الله -في المدرسة الثانوية لم يكتف بالكتب المدرسية والمراجع المقررة بل كان يتلهف لقراءة الكتب العربية، ويكثر التردد على مكتبة الغازي خسرو بيك، وبعد تخرجه من المدرسة الثانوية ذُكر أنه كان يتكلم اللغة العربية بطلاقة.

ثم سافر-رحمه الله-في نهاية سنة ١٣٤٥ه الموافق ١٩٢٦م مع بعض زملائه إلى القاهرة ليسجل في جامعة الأزهر، والتقدم في العلم الشرعي.

وبعد تخرجه من جامعة الأزهر، رحل الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله -مع أبيه إلى مكة لأداء فريضة الحج سنة 1349ه الموافق 1931، ثم عاد إلى البوسنة والهرسك وعمل بالتدريس في مدرسة غازي خسرو بك الثانوية في سراييفو عام 1350هـ، وتولى إدارة مكتبة غازي خسرو بك عام 1355هـ، كما عمل أستاذًا للتفسير المدرسة الدينية الشرعية الإسلامية العليا عام 1357هـ.

(3) انظر: الحاوي للرسائل والإجازات والمهمات والفتاوي (المجلد الأول)، (مخطوط) (83/أ).
(4) الأعمال المختارة-باللغة البوسنة-، (17/1)، للشيخ محمد الخانجي.
(5) الحاوي للرسائل والإجازات والمهمات والفتاوي (المجلد الأول)، (مخطوط) (99/أ-99/ب).

وكان-رحمه الله–يبذل جهدا كبيرا في نشر الدعوة الإسلامية، فتنقل كثيرا بين مدن البوسنة والهرسك حيث كان يلقي فيها الدروس من أجل النهوض بمستوى الوعي الديني عند المسلمين، وقد تعرض -رحمه الله -لبعض الابتلاءات أثناء رحلاته الدعوية هذه، ففي سنة 1352هـ ألقى درسين في أحد المساجد، فاعترض عليه بعض المتصوفة وآذوه بسبب إنكاره عليهم بعض الأمور المبتدعة الَّتي كانوا يمارسونها، حتى وصل الأمر بهم أن رفعوا ضده دعوى في محكمة النصارى، ولكن الله نصره وردَّ كيدهم[6].

تلقى العلم على عدد من الشيوخ في البوسنة ومصر وقيدهم في الحاوي[7]، من أشهرهم: الشيخ أحمد بن محمد بن عبد العزيز الطهطاوي الحنفي، والشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد الشنقيطي، والشيخ سيد بن علي المرصفي الأزهري، والشيخ محمد حسنين بن محمّد مَخْلُوف العَدَوي المالكي، والشيخ محمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي، الشيخ عبد لله بن علي اليابس النجدي.

توفي الشيخ محمد الخانجي في ٨ شعبان ١٣٦٣ ه الموافق ٢٩ يوليو ١٩٤٤ م، بعد يومين من عمليّة جراحية أجريت له، وعمره حينئذ تسع وثلاثون سنة، ويرجّح عددٌ من مترجميه أن وفاته لم تكن طبيعية نظرًا لكونه كان كثير الانتقاد للنظام السياسي، كما أنه كان مصدراً للإزعاج بسبب الدور البارز الذي كان يلعبه بين أبناء الشعب البوشناقي[8].

وقد ترك الشيخ محمد الخانجي إرثاً علمياً، ومؤلفاتٍ في علوم شتى، وتنوعت تلك المؤلفات ما بين مؤلفات باللغة العربية وباللغة البوسنية، فمن أبرز مؤلفاته باللغة العربية:

1. تفسير آيات الأحكام من سورة البقرة
2. مقدمة التفسير والحديث
3. شرح تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الديبع
4. إظهار البهاجة بشرح سنن ابن ماجه
5. الحق الصحيح في إثبات نزول سيدنا المسيح، عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام.
6. صافي المرهم الشافي لقلب من يدعي موت عيسى بن مريم.
7. بغية الطلب في تصليح الأسنان وتلبيسها بالذهب.
8. الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة.
9. ذيل كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون.
10. مجمع البحار في تاريخ العلوم والأسفار.

المبحث الأول: منهجه في تقرير فضل الصحابة وعدالتهم

عرض الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-لجملة من المسائل مما يتعلق بالصحابة في مواضع متفرقة من كتبه، وهي: فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم، وإظهار البهاجة بشرح سنن ابن ماجه، وشرح تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الديبع، وفيما يلي بيان ذلك:

المطلب الأول: تعريف الصحابة

يرى الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله أن-أصح تعريف للصحابة ما اعتمد البخاري وشيخه أحمد ابن حنبل، ويقول في ذلك: «أصح الأقوال في تعريف الصحابي ما اعتمده البخاري[9] وشيخه أحمد ابن حنبل[10]ومن تبعهما، وهو أن الصحابي: من لقي النبي -صلى الله عليه وسلم-مؤمنا به، ومات على

(6) الحاوي للرسائل والإجازات والمهمات والفتاوي (المجلد الأول)، (مخطوط) (85/ب-87/ب، ب/96-97/أ).
(7) المصدر السابق: (المجلد الأول)، (مخطوط) (98/أ-99/ب).
(8) الأعمال المختارة-باللغة البوسنية -، (7/1)، للشيخ محمد الخانجي.
(9) انظر: صحيح البخاري (3/ 1335)، وانظر: فتح الباري (7/ 4)، لابن حجر.

(10) انظر: أصول السنة (ص40)، لأحمد بن حنبل، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (1/ 180)، اللالكائي.

الإسلام. سواء لقيه وطالت جالسه له أو قصر، روى أو لم يرو، غزا معه أو لم يغز، وسواء من رآه رؤية ولم يجالسه ومن لم يره لعارض كالعمى»[11].

ثم يتطرق إلى بيان هذا التعريف قائلا: «ويخرج من التعريف من لقيه كافرا أو مؤمنا بغيره، ويدخل كل مكلف من الجن والإنس، وخرج من ارتد ومات على ردته؛ كعبيد الله جحش؛ كان زوج أم حبيبة [12]، وعبد الله بن خطل، وغيرهما، ودخل من ارتد وعاد، سواء اجتمع بعد ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى أو لا».

الدراسة:

(الصَّحَابِيّ) هو في اللغة: مشتقّ من الصحّبة، والصحّبة مصدر صحب: اسم جمع لصاحب[13].

ويقول ابن فارس: «الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته. من ذلك الصاحب، والجمع: الصحب...»[14].

وكذلك الصحبة في اللغة تتناول القليل والكثير، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-تعالى: «والأصحاب: جمع صاحب والصاحب: اسم فاعل من صحبه يصحبه وذلك يقع على قليل الصحابة وكثيرها لأنه يقال: صحبته ساعة وصحبته شهرا وصحبته سنة»[15].

وأما التعريف الذي ذكره الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-هو تقريبا ما أورده الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة[16]،

وبناء على ما سبق يتضح أن ما ذهب إليه الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-موافق لقول المحققين من أهل العلم.

المطلب الثاني: فضائل الصحابة

ذكر الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله – فضل الصحابة وتزكية الله تعالى لهم واستدل على ذلك بأدلة وردت في فضل الصحابة إجمالا، ومنها:

قوله تعالى: (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) [آل عمران: 110-111].

ومنها: وقوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا١٤٣) [البقرة: 143].

ومنها: وقوله تعالى: (لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ [الفتح: 18].

ومنها: وقوله تعالى: (وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ) [التوبة: 100].

---

(11) وكذلك ذكر نحو هذا التعريف في إظهار البهاجة بشرح سنن ابن ماجه، (مخطوط) (33) للشيخ محمد الخانجي.
(12) وقد ذكر بعض العلماء أن خبر ردة عبيد الله بن جحش غير صحيح لأن الروايات الصحيحة في زواجه صلى الله عليه وسلم بأم حبيبة لم تذكر ردة زوجها السابق، وكذلك استدلوا بقصة أبي سفيان رضي الله عنه مع هرقل عندما سأله هرقل هل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فأجاب أبو سفيان: " لا " ولو كان عبيد الله قد تنصر لوجدها أبو سفيان فرصة للنيل من النبي صلى الله عليه وسلم ودعوته. انظر:"ماشاع ولم يثبت في السيرة النبوية" (ص 39-43).

(13) انظر: تهذيب اللغة (154/4)، لمحمد بن أحمد بن الأزهري، لسان العرب (519/1)، لابن منظور، القاموس المحيط (ص104)، للفيروز آبادى.
(14) مقاييس اللغة (3/ 335)، لابن فارس.
(15) الصارم المسلول على شاتم الرسول(ص575)، وانظر: منهاج السنة النبوية (382/8).
(16) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (1/ 158).

ومنها: وقوله تعالى: (لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) [الحشر: 8] إلى قوله: (إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ) [الحشر: 10]»[17].

ومنها: ما روي عن سفيان يقول في قوله تعالى: (قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ) [النمل: 59] قال:" هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم"[18][19].

ثم ينتقل الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله -إلى أدلة من السنة وأقوال السلف في فضائل الصحابة -رضي الله عنهم-قائلا: «ووردت في ذلك أحاديث كثيرة، منها في الصحيحين: "والذي نفسي بيده لو أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه"[20].
وروي وتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم: " خير القرون قرني"[21].

وقال بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم:" أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله عز وجل"» [22][23].

ويقول -رحمه الله -: «وروى ابن القاسم عن مالك أنه سمعه يقول: "لما دخل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الشام نظر إليهم رجل من أهل الكتاب، فقال: ما كان أصحاب عيسى بن مريم -عليه السلام-الذي قطعوا بالمناشير وصلبوا على الخشب، بأشد اجتهادا من هؤلاء"» [24][25].

وكذلك نجد أن الشيخ -رحمه الله- يبين عظم قدر الصحابة -رضي الله عنهم- وشدة خوفهم من النفاق وأضاف قائلا:«وفيه بيان لعظم قدر الصحابة رضي الله عنهم وشدة خوفهم من النفاق حتى خاف حنظلة -رضي الله عنه- النفاق[26] حيث عدم خشيته التي كان يجدها في مجلس تذكير رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا فارقه واشتغل بأمور معاشه فلم يرض أن يسامح نفسه على ذلك، فسأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن ذلك، وكذلك كان الصحابة يؤاخذون أنفسهم بأقل شيء وجدوه رضوان الله عليهم» [27].

---

(17) انظر: فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 71-72).
(18) انظر: تفسير الطبري (19/ 483)، وقال ابن تيمية في "منهاج السنة " (٢/ 34): «إنه قول طائفة من السلف».
(19) انظر: فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 72-73).
(20) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لو كنت متخذا خليلا)، برقم (3470)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، رقم (2540) من حديث أبي سعيد الخدري.
(21) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم -ورضي الله عنهم، برقم (3451)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (2533).
(22) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة آل عمران، برقم (3001)، والنسائي في الكبرى،كتاب التفسير، باب: قوله تعالى:(اليوم نختم على أفواههم) [يس: 65]، برقم (11367)، وسنن ابن ماجه، أبواب الزهد، باب: صفة أمة محمد - صلى الله عليه وسلم -،برقم (4288)، وأحمد في مسنده، حديث حكيم بن معاوية البهزي، عن أبيه معاوية بن حيدة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، برقم (20011)، والحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب: ذكر فضائل هذه الأمة على سائر الأمم، برقم (6987) من حديث معاوية بن حيدة، وقال الترمذي (5/ 104):«هذا حديث حسن» ، وقال الحاكم (4/ 94): «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ، وقال ابن تيمية في الجواب الصحيح (٢/ ٢٣٢): «وهو حديث جيد»، وقال ابن القيم في "هداية الحياري"(1/ 290): «وصح عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "أنتم توفون سبعين أمة.... "» وقال ابن حجر"فتح الباري"(8/ 225): «وهو حديث حسن صحيح» ، وقال الألباني في "صحيح الجامع الصغير وزيادته"(1/ 456): «حسن».
(23) انظر: فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 71-74).
(24) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (11/1)، لابن عبد البر.
(25) فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص74).
(26) يشير إلى حديث ما رواه المسلم في كتاب التوبة، باب: فضل دوام الذكر، والفكر في أمور الآخرة، برقم (2750)، من حديث عن حنظلة الأسيدي أنه قال: (لقيني أبو بكر فقال: كيف أنت يا حنظلة؟ قال: قلت: نافق حنظلة قال: سبحان الله ما تقول؟ قال: قلت: نكون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرنا بالنار والجنة، حتى كأنا رأي عين، فإذا خرجنا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات، فنسينا كثيرا. قال أبو بكر: فوالله إنا لنلقى مثل هذا، فانطلقت أنا وأبو بكر حتى دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: نافق حنظلة يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وما ذاك؟ قلت: يا رسول الله نكون عندك تذكرنا بالنار والجنة، حتى كأنا رأي عين، فإذا خرجنا من عندك عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات نسينا كثيرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: والذي نفسي بيده إن لو تدومون على ما تكونون عندي، وفي الذكر لصافحتكم الملائكة على فرشكم، وفي طرقكم، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة ثلاث مرات).
(27) شرح تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الديبع (المجلد الأول)، (مخطوط) (304/أ-305/ب) للشيخ محمد الخانجي.

وأردف الشيخ-رحمه الله-كلامه بمثل؛ فقال: «فانظر إلى قوة الإيمان وفضل رؤية النبي -صلى الله عليه وسلم-، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم كالشمس تنشر أشعتها على الناظرين، وناظروه هم مثل القمر، يقبل الضوء من الشمس فينشره على الأرض، هكذا الصحابة -رضي الله عنهم-ويبلغون إلينا بواسطتهم نور الإيمان، فهم النجوم في الهداية، وكما أن المسافرين في الليلة الليلاء يهتدون بالنجوم ويستنيرون بالقمر؛ هكذا نحن تستنير بإيمانهم ونهتدي بهم وبأيهم اقتدى الرجل اهتدى وفاز»[28].

ولم يكتف الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-بتقرير فضائل الصحابة إجمالا، بل تتطرق كذلك إلى أدلة وردت في فضل بعضهم تفصيلا كأبي بكر الصديق[29]، وعمر[30]، وعثمان[31]، وعلي[32]، والزبير[33]، وطلحة بن عبيدة[34]، وسعد بن وقاص[35]، وأبي عبيدة بن الجراح[36]، وابن مسعود[37]، والعباس بن عبد المطلب[38]، وسعد بن معاذ[39]، وبلال[40]، وخباب[41]، وعمار بن ياسر[42]، وجرير ابن عبد الله البجلي[43]، وابن عباس[44]، والحسن[45]، والحسين[46]، وأبي ذر[47]، وسلمان[48]، والمقداد[49]والعشرة المبشرين بالجنة[50]، وأهل بدر[51]، والأنصار[52].

الدراسة:

يقول الإمام الطحاوي في نقله عن معتقد الإمام أبي حنيفة: «ونحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم. ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم. ولا نذكرهم إلا بخير. وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[53].

ويقرر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-أنه لا كان ولا يكون أحد مثلا للصحابة، حيث قال: «ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله به عليهم من الفضائل علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء لا كان ولا يكون مثلهم وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى»[54].

ومما سبق يتبين موافقة الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-لما عليه أهل السنة والجماعة في فضائل الصحابة.

(28) فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 75-76).
(29) انظر: إظهار البهاجة بشرح سنن ابن ماجه، (مخطوط) (ص34) للشيخ محمد الخانجي.
(30) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص35) وما بعدها.
(31) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص36) وما بعدها.
(32) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص37) وما بعدها.
(33) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص39) وما بعدها.
(34) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص40) وما بعدها.
(35) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص41) وما بعدها.
(36) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص43).
(37) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص43) وما بعدها.
(38) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص44) وما بعدها.
(39) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص48) وما بعدها.
(40) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص47).
(41) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص47) وما بعدها.
(42) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص46).
(43) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص49).
(44) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص52) وما بعدها.
(45) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص45).
(46) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص45).
(47) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص46) وما بعدها.
(48) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص46) وما بعدها.
(49) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص46) وما بعدها.
(50) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص42) وما بعدها.
(51) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص49) وما بعدها.
(52) انظر: المصدر السابق: (مخطوط) (ص51) وما بعدها.
(53) شرح الطحاوية (2/ 689).
(54) مجموع الفتاوى «الواسطية» (3/ 156).

المطلب الثالث: عدالة الصحابة

قرر الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله – عدالة الصحابة، وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم ويقول في ذلك: «الصحابة عدول، وخير المتمسكين بالدين، والمبتعدين عن الفسق واتباع الهوى، شهادة لا يتلفظ بها مؤمن إلا نال الرتبة العالية عند ربه، ونعوذ بالله عن الخوض في أعراض أنصار النبي - صلى الله عليه وسلم-»[55].

ثم يبين -رحمه الله – سبب تأليف رسالته في فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم-رضي الله عنهم-، ويتخذ -رحمه الله – موقفا جريئا في إظهار رأيه والدفاع عن الصحابة –رضي الله عنهم-حيث يقول في بدايته: «فهذه رسالة دعاني إلى جمعها مباحثة فيما سبق مع الإخوان في الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فجرى على لسان بعضهم وتوفي هذا البعض، رحمه الله تعالى وإيانا منه وكرمه – في بعض الصحابة ما لا أنه لائق بمسلم يتبع هدي نبيه، ويتخذ الرسول أسوة وقدوة»[56].

وحكى الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله – الإجماع على العدالة لجميع الصحابة–رضي الله عنهم- قائلا: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»[57].

وبعد ما نقل إجماع على عدالة الصحابة-رضي الله عنهم-انتقل إلى سرد الأدلة على عدالتهم قائلا: «عدالتهم معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم، فمن ذلك قوله تعالى: (كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ) [آل عمران: 110]

وقوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا) [البقرة: 143] قال في المختار[58]: وسطا أي: عدلا.

ويقول-رحمه الله-: «وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، وهكذا ذكر ابن حجر [59]، فمن عدله الله ونزهه وطهره ووعده الجنة واختاره لا يحتاج إلى تعديل غيره وتنزيهه، ولو لم يكن ذلك لكانت أفعالهم شاهدة لهم بذلك»[60].

الدراسة

العدالة في اللغة: مصدر عَدُلَ، ويقال: عَدُلَ يَعْدِلُ عدولة وعدالة[61].

يقول ابن فارس: «العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج.

فالأول العدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة. يقال: هذا عدل، وهما عدل... وتقول: هما عدلان أيضا، وهم عدول، وإن فلانا لعدل بين العدل والعدولة. والعدل: الحكم بالاستواء. ويقال للشيء يساوي الشيء: هو عدله. وعدلت بفلان فلانا، وهو يعادله....

فأما الأصل الآخر: فيقال في الاعوجاج: عدل. وانعدل، أي انعرج»[62].

وجاء في الصحاح للجوهري: «وتعديل الشيء: تقويمه. يقال عدلته فاعتدل، أي قومته فاستقام»[63].

فيتبين أن العدالة في إطاره اللغوي يقوم على ما يتضمن من معنى: "الاستواء أو الاعوجاج أو الاستقامة"

---

(55) فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 64).
(56) انظر: المصدر السابق: (ص 69).
(57) انظر: المصدر السابق: (ص 69)، وانظر: إظهار البهاجة بشرح سنن ابن ماجه، (مخطوط) (34) للشيخ محمد الخانجي. وقد نقل نفس كلام في إظهار البهاجة بشرح سنن ابن ماجه، (مخطوط) (34) للشيخ محمد الخانجي.
(58) مختار الصحاح (ص338)، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي.
(59) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (1/ 22).
(60) فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 75).
(61) انظر: تهذيب اللغة (2/ 123)، لمحمد بن أحمد بن الأزهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (5/ 1760)، للجوهري، لسان العرب (11/ 430)، لابن منظور، القاموس المحيط (ص1030)، للفيروز آبادى.
(62) مقاييس اللغة (4/ 246-247).
(63) (5/ 1761)

وأما في الاصطلاح: فقد تنوعت عبارات العلماء[64] في بيان مرادها، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-جامعا لتلك العبارات: «وهم [يعني: أهل السنة] مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره؛ بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم»[65].

أما العبارة التي نقلها الشيخ -رحمه الله –حول الإجماع على عدالة جميع الصحابة هي ما أورده الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة[66].

ومما سبق يتضح موافقة الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-لما قرره أهل السنة والجماعة في إثبات العدالة لجميع الصحابة-رضي الله عنهم-.

المبحث الثاني: منهجه في بيان حكم الطعن الصحابة

المطلب الأول: وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة

قبل بيان الحكم في سب الصحابة يحسن تقديم مطلب في بيان وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة لكونها كانت سببا لطعن فيهم.

وقد أكد الشيخ -رحمه الله-على وجوب الإمساك فيما شجر بين الصحابة وقرر قاعدة اعتبرها العلماء، فيقول في ذلك: «ونستخرج مما تقدم .... قاعدة اعتبرها مصفو العقائد الإسلامية عقيدة يتدين بها المسلمون، وهي: أنه يجب على المسلم الكف عن ذكر الصحابة إلا بخير، ذكرها أكثر المصفين»[67].

ثم ينتقل الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-إلى بيان سبب الحروب التي حصلت بين علي ومعاوية -رضي الله عنهما-، ويقرر-رحمه الله-أن أكثرها لم يحصل من قصدهم؛ بل سببها الرعاع والهمج الذين أسلموا بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن إيمانهم قويا، ويُعْرفُ ذلك من خلال معرفة التاريخ بتلك الحروب [68].

ويواصل الشيخ -رحمه الله-كلامه إلى ما يُتعرّض ثلاثة من الصحابة وهم معاوية -رضي الله عنه-، وعمرو بن العاص -رضي الله عنه-، وأبو موسى الأشعري -رضي الله عنه-، قائلا: «ومعاوية -رضي الله عنه-به هو صحابي ابن صحابي، وقال له رسول الله-صلى الله عليه وسلم-:"إن وليت فأحسن"[69]، فقد عرف-صلى الله عليه وسلم-أنه يلي أمر المسلمين، ولقد أحسن في ولايته بعقله وحلمه وببركة رؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعائه، حيث دعا له بقوله:"اللهم اجعله هاديا مهتديا". رواه الترمذي، وقال:" حديث حسن"[70].

---

(64) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم (2/ 948-952)، للدكتور ناصر بن علي عائض حسن الشيخ.
(65) مجموع الفتاوى (3/ 155)
(66) (1/ 162)
(67) فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 85).
(68) انظر: المصدر السابق: (86).
(69) أخرجه أحمد في مسنده، برقم (16933)، وأخرجه الهيثمي في "المجمع "(9/ 356) وجزم بإرساله وقال أن رجاله رجال الصحيح، وقال شعيب الأرنؤوط في "حاشيته على مسند أحمد"(28/ 130): «رجاله ثقات رجال الصحيح غير أن جد عمرو بن يحيى-وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص-لم يتبين لنا سماعه من معاوية»، وقال أيضا: «وفي إسناده سويد بن سعيد، وهو ضعيف».
(70) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: أبواب المناقب، باب: مناقب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، برقم (3842)، وأحمد في مسنده، من حديث عبد الرحمن بن أبي عميرة الأزدي، برقم (17895)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (59/ 84) من حديث عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني، وقال الترمذي (687/5):«هذا حديث حسن غريب» ، وقال أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني في "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير" (1/ 343): «هذا حديث حسن»، ورجحه ابن عساكر في" تاريخ دمشق"(59/ 84) قائلا: «وقول الجماعة هو الصواب» ووافقه ابن كثير في" البداية والنهاية" (11/ 408)، وقال شعيب الأرنؤوط في "حاشيته على مسند أحمد" (29/ 426) «رجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أن سعيد بن عبد العزيز، الذي مدار الحديث عليه، اختلط في آخر عمره فيما قاله أبو مسهر ويحيى بن معين». وقال الألباني بعد ما ذكر قول الترمذي وحكمه على الحديث "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (4/ 615): «وأقول: رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، فكان حقه أن يصحح»، وقال أيضًا في موضع آخر (4/ 618): «وبالجملة فالحديث صحيح، وهذه الطرق تزيده قوة على قوة».

وأما عمرو بن العاص فهو من كبار الصحابة، وقد ظهر من فرط محبه للنبي -صلى الله عليه وسلم- شيء كثير، روي أن النبي -صلى الله عليه وسلم-قال: "أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص". رواه الترمذي، وإسناده ليس يقويا[71].

وأما أبو موسى الأشعري فهو الصحابي الذي هاجر ابتغاء مرضاة الله ثلاث مرات، واستعمله رسول الله -صلى الله عليه وسلم-على زبيد، وعدن، وساحل اليمن، واستعمله عمر على الكوفة والبصرة، والنبي -صلى الله عليه وسلم-وعمر لا يستعملان إلا من هو أهل للولاية» [72]

ثم يقول-رحمه الله-: «فهؤلاء الكبار من الصحابة لا يجوز أذاهم بشيء، كما لا يجوز أذى غيرهم منهم رضى الله عنهم، ولا يعود وبال أذاهم إلا على صاحبه؛ كما قيل:

يا ناطِح الجبل العالي لِيَكْلِمَهُ أَشْفِقْ على الرأس لا تُشْفِقْ على الجبل»[73].

ويشير الشيخ -رحمه الله-بعد ذلك إلى الروافض الذين طعنوا في عرض هؤلاء الثلاثة من الصحابة -رضي الله عنهم-، فيقول: «وقد هلكت طائفة الروافض في ذكرهم معاوية بما لا يليق، ولا تقول لعمرو بن العاص إنه مكار ولا خداع؛ لأن ذلك سب صريح، ولا يقبل أحد منا أن يقال له مكار؛ وإن كان في نفس الأمر مكار. ولا نقول: إن أبا موسى بليدا، فلو قال ذلك أحد كم من قوله -فضلا من سب ذلك الصحابي الجليل -القول بأن من استعمله على الناس بليدا أيضا؛ حيث لم يفرق بين البليد وغيرها! وهذا من أكبر الطعن في رسول الله -صلى الله عليه وسلم-»[74].

ثم يقرر الشيخ -رحمه الله-، ويقول: «والعقيدة الصحيحة هي أن من قال: إن عليا متهم في قتل عثمان فقد ضل وأخطأ، ومن قال: إن معاوية قام على علي الإرضاء هواه وللعرض الزائل فقد ضل وأخطأ، نعم، أخطأ معاوية في اجتهاده، وهذا لا يضر!»[75].

ويواصل ذلك بقوله: «ويحمل أفعالهم على قصد الخير وإن لم يصيبوا؛ لأنهم مجتهدون، والمجتهد يصيب ويخطئ، وله أجر على كل حال، ويمكن تأويل أفعالهم كلها، قال في الجوهرة [76]:

وأول التشاجر الذي ورد إن خضت فيه واجتنب داء الحسد

ولو فرضنا أن عاقلا لم يجد لأمر من الأمور التي حصلت بينهم تأويلا، يجب أن يقول: لعل له تأويلا وعذرا لم أطلع عليه. ذكره الغزالي في الاقتصاد» [77][78].

الدراسة

ومن أصول أهل السنة والجماعة في هذا الباب هو الإمساك عما شجر بين الصحابة وعدم الخوض فيه، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-مبينا لذلك: «ولهذا كان من مذاهب أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة، فإنه قد ثبتت فضائلهم، ووجبت موالاتهم ومحبتهم»[79]، ويقول كذلك:

---

(71) أخرجه الترمذي، باب: أبواب المناقب، باب: مناقب عمرو بن العاص رضي الله عنه برقم (3844)، وأحمد في مسنده، من حديث عقبة بن عامر، وضعفه الترمذي لأجل ابن لهيعة قائلا: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة عن مشرح، وليس إسناده بالقوي» (5/ 688)، وقال شعيب الأرنؤوط في "حاشيته على مسند أحمد" (28/ 629): «حديث محتمل للتحسين»، وخالف الألباني الترمذي لأجل ابن لهيعة في" سلسلة الأحاديث الصحيحة" (1/ 289) وقال: «قلت: مشرح بن هاعان وثقه ابن معين وغيره، وضعفه بعضهم، وهو حسن الحديث عندي».
(72) فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 86-88).
(73) المصدر السابق: (88 ص).
(74) المصدر السابق: (ص89).
(75) المصدر السابق: (ص 88-89).
(76) متن جوهرة التوحيد (ص 17)، لبرهان الدين اللقاني.
(77) (ص131).
(78) فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 85).
(79) منهاج السنة النبوية (4/ 448-449)

«ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه.....»[80].

وأما ما وقع بين الصحابة فإنهم فيه معذورون، وأن للمصيب منهم أجران، وأن للمخطئ منهم أجر اجتهاده، ويقول الحافظ ابن كثير-رحمه الله-: «وأما ما شجر بينهم بعده عليه الصلاة والسلام، فمنه ما وقع عن غير قصد، كيوم الجمل، ومنه ما كان عن اجتهاد، كيوم صفين. والاجتهاد يخطئ ويصيب، ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ، ومأجور أيضاً، وأما المصيب فله أجران اثنان»[81].

وبناء على ما سبق فما ذكره الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-في هذه المسألة موافق لما عليه أهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: الحكم في سب الصحابة

أكد الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-على تحريم سبّ الصحابة والطعن فيهم، ويجب على المسلم الكف عن ذكر الصحابة-رضي الله عنهم-إلا بخير، واستدل على ذلك بالأدلة التالية ومنها:

قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"[82].

ومنها: قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله أوشك أن يأخذه"[83][84].

ومنها: ما أخرج الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-قال كان بين خالد بن الوليد، وبين عبد الرحمن بن عوف كلام، فقال خالد لعبد الرحمن: تستطيلون علينا بأيام سبقتمونا بها، فبلغنا أن ذلك ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال:" دعوا لي أصحابي، فو الذي نفسي بيده، لو أنفقتم مثل أحد -أو مثل الجبال -ذهبا، ما بلغتم أعمالهم "[85].

وعلق الشيخ-رحمه الله- بعدما ساق هذا الحديث وبين علة نهي سبّ الصحابة-رضي الله عنهم- فقال قائلا: «دل ما أوردنا من سبب ورد الحديث أن علة نهي سب الصحابة هو السبق إلى الإسلام، وقد دل عليه القرآن أيضا قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: 10] وكما كان مثل عبد الرحمن بن عوف بالنسبة إلى مثل خالد بن

(80) مجموع الفتاوى «الواسطية» (3/ 154-155).
(81) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص182).
(82) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب: قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: (لو كنت متخذا خليلا)، برقم (3470).
(83) أخرجه أحمد في المسند، برقم (16803)، والترمذي، أبواب المناقب، باب فيمن سب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، برقم (3862)، وابن حبان في صحيحه، برقم (2818)، من حديث عبد الله بن مغفل-رضي الله عنه-، وضعفه البخاري قائلا في" التاريخ الكبير" (5/ 131): «فيه نظر»، وقال شعيب الأرنؤوط في "حاشيته على مسند أحمد" (27/ 358): «إسناده ضعيف»، وقال الألباني في" سلسلة الأحاديث الصحيحة"(6/ 443): «ضعيف».
(75) أخرج أحمد في مسنده، من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-، برقم (13812)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، باب ما جاء في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصهاره، برقم (16377)، وقال عنه (10/ 15): «ورجاله رجال الصحيح»، وقال شعيب الأرنؤوط في "حاشيته على مسند أحمد" (21/ 319): «حديث صحيح»، قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة"(4/ 556): «وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري».
(76) انظر: فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص 81-82).

الوليد فكذلك هو مثل خالد بل هو دومه ممن لرؤية بالنسبة إلينا فنحن منهيون من سبهم تنقيصهم رضي الله عنهم. ذكر النووي أن سب الصحابة حرام من أكبر الفواحش[86]»[87].

ثم الشيخ -رحمه الله- شبه الصحابة-رضي الله عنهم- بالقمر في توسطهم في تبليغ نور الإيمان إلينا، فإذا اختفى القمر فقدنا من يتوسط نور الإيمان إلينا، وذكر الصحابة بما لا يليق والتنقيص من قدرهم والطعن فيهم هو طعن في كتاب الله وسنة رسوله، ويؤيد كلامه-رحمه الله- ما أورد عن أبي زرعة الرازي الذي قال:" إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة"[88][89].

وينتقل الشيخ-رحمه الله-بعد ذلك إلى الدليل العقلي على تحريم سب الصحابة، قائلا: «وكل أحد يعرف أن كل الملل والنحل يعظمون أصحاب أنبيائهم، ويستنكرون عن ذكر أقل شيء يؤذيهم، فإنهم يعرفون أن أذاهم أذى من هم أصحابه، حتى إن الناس يعظمون أصحاب قوادهم وعظمائهم، فضلا عن أصحاب أنبيائهم، فما ظنك بأصحاب حبيب رب العالمين وأفضل خلقه؟»[90].

ويختم كلامه-رحمه الله-موضحا: «ولو سلمنا ما ليس بمكن، وهو أن بعضهم مستحقون الطعن، فالكف عن ذلك أحسن، لأن الخطأ في حسن الظن بالمسلم أسلم من الصواب بالطعن فيه، ورضي الله عن الإمام الغزالي حيث قال: "لو سكت الناس عن لعن إبليس وأبي لهب وأبي جهل وذكرهم بالسب طول عمره لم يضره السكوت، ولو هفا هفوة بالطعن في مسلم بما هو بريء عند الله تعالى منه فقد تعرض للهلاك، بل أكثر ما يعلم في الناس لا يحل النطق به"[91]»[92].

وبعد ذلك يقرر الشيخ-رحمه الله-أن سبّ الصحابة ليس على مرتبة واحدة، إنما هو على مراتب متفاوتة، حيث يقول: «وسبهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر، وإلا فبدعة وفسق، ويحمل أفعالهم على قصد الخير....»[93].

الدراسة:

السبّ في اللغة: مصدر سببته سبا[94].

يقول ابن فارس: «(سب) السين والباء حده بعض أهل اللغة وأظنه ابن دريد أن أصل هذا الباب القطع، ثم اشتق منه الشتم وأكثر الباب موضوع عليه. من ذلك السب: الخمار، لأنه مقطوع من منسجه.

فأما الأصل فالسب العقر ; يقال سببت الناقة، إذا عقرتها»[95].

وحاصل عند أهل اللغة أن السبّ بمعنى الشتم[96].

وأما في الاصطلاح: «هو الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم كاللعن والتقبيح ونحوه»[97].

---

(86) شرح النووي على مسلم (16/ 93).
(87) إظهار البهاجة بشرح سنن ابن ماجه، (مخطوط) (ص50) للشيخ محمد الخانجي.
(88) الكفاية في علم الرواية (ص49)، للخطيب البغدادي.
(89) انظر: فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص79).
(90) فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص79).
(91) الاقتصاد في الاعتقاد، (ص131).
(92) فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم (ص80).
(93) المصدر السابق: (ص 85).
(94) انظر: تهذيب اللغة (12/ 219)، لمحمد بن أحمد بن الأزهري.
(95) مقاييس اللغة (3/ 63).
(96) انظر: العروس من جواهر القاموس (3/ 34)، لمحمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، لسان العرب (1/ 455)، لابن منظور.
(97) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص561)، لابن تيمية.

وسبّ الصحابة والطعن فيهم حرام بدلالة الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: قوله تعالى: (وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ) [التوبة: 100]، وجه الدلالة في هذه الآية على تحريم سبّهم أن الله رضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان، ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبدا ثم آخر هذه الآية تشير إلى هؤلاء الذين رضي الله عنهم هم من أهل الثواب في الآخرة يموتون على الإيمان الذي به يستحقون ذلك حيث يقول تعالى: (وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ) [التوبة: 100] [98].

وقوله تعالى: (وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ) [الحجرات: 12] «وأدنى أحوال السباب لهم أن يكون مغتابا»[99].

وقوله تعالى: (وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ) [الهمزة: 1]، «والطاعن عليهم همزة لمزة»[100].

وقوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا) [الأحزاب: 58]

وقال ابن كثير-رحمه الله-في تفسير هذه الآية: «أي: ينسبون إليهم ما هم برآء منه لم يعملوه ولم يفعلوه، (فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا) [الأحزاب: 58]، وهذا هو البهت البين أن يحكى أو ينقل عن المؤمنين والمؤمنات ما لم يفعلوه، على سبيل العيب والتنقص لهم، ومن أكثر من يدخل في هذا الوعيد الكفرة بالله ورسوله، ثم الرافضة الذين يتنقصون الصحابة ويعيبونهم بما قد برأهم الله منه، ويصفونهم بنقيض ما أخبر الله عنهم؛ فإن الله -عز وجل-، قد أخبر أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ومدحهم، وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم ويتنقصونهم، ويذكرون عنهم ما لم يكن ولا فعلوه أبدا»[101].

وقوله تعالى: (فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ) [محمد: 19]، «ومحبة الشيء كراهته لضده فيكون الله يكره السب لهم الذي هو ضد الاستغفار والبغض لهم الذي هو ضد الطهارة وهذا معنى قول عائشة -رضي الله عنها-: "أمروا بالاستغفار لأصحاب محمد فسبوهم"[102]»[103].

ومن السنّة: قوله -صلى الله عليه وسلم -: "سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر"[104]، فسب المسلم بغير حق حرام بإجماع الأمة وفاعله فاسق[105]، وإذا شددت في الوعيد لمن سبَّ مسلماً بغير الحق، فكيف بمن يسب خيار المسلمين وفضلائهم وساداتهم، وهم الصحابة-رضي الله عنهم-.

وأما الإجماع: فقد أجمع العلماء على تحريم سبّ الصحابة والطعن فيهم إجماعا قطعيا.

وقال العلامة الألوسي في بيان من انتقص من قدر الصحابة -رضي الله تعالى عنهم -والطعن فيهم: «حرمة سب الصحابة -رضي الله تعالى عنهم -مما لا ينبغي أن ينتطح فيه كبشان أو يتنازع فيه اثنان»[106].

---

(98) انظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول(ص574)، لابن تيمية.
(99) المصدر السابق: (ص571).
(100) المصدر السابق: (ص572).
(101) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (6/481-470)
(102) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التفسير (4/ 2317)، برقم (3022).
(103) الصارم المسلول على شاتم الرسول(ص574)، لابن تيمية.
(104) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: ما ينهى من السباب واللعن، برقم (5697)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان قول النبي صلى الله عليه وسلم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، برقم (116).
(105) شرح النووي على مسلم (2/ 53 -54).
(106) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص144).

ويقول أيضًا: «ذلك لما فيه من إنكار ما قام الإجماع عليه قبل ظهور المخالف من فضلهم وشرفهم، ومصادمة المتواتر من الكتاب والسنة القائلين على أن لهم الزلفى من ربهم»[107].

ومن اللوازم الباطلة التي تترتب على سبّ الصحابة والطعن فيهم ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «إنَّ أولَ هذه الأمة هم الذين قاموا بالدين تصديقًا وعِلْمًا وعَملًا وتبليغًا، فالطعن فيهم طعنٌ في الدين؛ مُوجبٌ للإعراض عما بعثَ الله به النبيين، وهذا كان مقصود أول مَن أظهر بدعة التشيع؛ فإنما كان قصده الصّدّ عن سبيل الله، وإبطال ما جاءت به الرسل عن الله»[108].

وكذلك ما رواه الخطيب الغدادي في تاريخ بغداد من طريق أبي داود السجستاني قال: «لما جاء الرشيد بشاكر رأس الزنادقة ليضرب عنقه. قال: أخبرني لم تعلمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض والقدر؟ قال: أما قولنا بالرفض فإنا نريد الطعن على الناقلة. فإذا بطلت الناقلة أوشك أن يبطل المنقول ...."[109].

وأما حكم الساب ظاهر من كلام أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، والشيخ محمد بن عبد الوهاب أن السبّ يختلف بحسب مخالفة الساب للأدلة القطعية، فإذا قذف الساب عائشة-رضي الله عنها-، أو سب الصحابة سبّا يقدح في دينهم أو عدالتهم، أو اتهمهم أن معظمهم ارتدوا بعد موت الرسول -صلى الله عليه وسلم -، أو أن عامتهم قد فسقوا، أو سب بعضهم ممن تواترت النصوص بفضله، فهو كافر.

أما إذا كانت مخالفة الساب دون ذلك، كساب سب الصحابة سبّا لا يقدح في دينهم أو عدالتهم؛ مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن، أو قلة العلم أو عدم الزهد، ونحو ذلك فهو فاسق مبتدع.[110]

وبهذا يتبين أن حكم السبّ عند الشيخ محمد الخانجي -رحمه الله-موافقة لما عليه عامة المحققين.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

وأهم النتائج التي توصّلت إليها من خلال هذا البحث، يمكن تلخيصها كما يلي:

أولاً: بذل شيخ محمد الخانجي-رحمه الله– جهد كبير في بيان علوم الشريعة وتوضيحها لعامة المسلمين، كما أنه كان يحاضر في مدرسة غازي خسرو بيك الثانوية الإسلامية، وعمل في المدرسة الشرعية الدينية العليا في سراييفو.

ثانيًا: ساهم الشيخ محمد الخانجي-رحمه الله– في نشر الدعوة الإسلامية، فتنقل كثيرا بين مدن البوسنة والهرسك حيث كان يلقي فيها الدروس من أجل النهوض بمستوى الوعي الديني عند المسلمين.

ثالثاً: وافق الشيخ محمد الخانجي-رحمه الله-أهل السنة والجماعة في تعريف الصحابة، وبيان فضائلهم، وحث عدالتهم والقول بوجوب الإمساك عما شجر بينهم، وبيان حكم في سبهم.

رابعاً: موافقته -رحمه الله-لأهل السنة والجماعة في قولهم بوجوب الإمساك عما شجر بينهم، وبيان حكم في سبهم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

---

(107) المصدر السابق:(ص144).
(108) منهاج السنة النبوية (18/1)
(109) تاريخ بغداد (504/5).
(110) انظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول(ص576-587)، لابن تيمية، وانظر: رسالة في الرد على الرافضة ضمن مؤلفاته (18/11-19)، لمحمد بن عبد الوهاب.

المراجع

1. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، لأبي عبد الله الهمذاني الجورقاني، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط4، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض -المملكة العربية السعودية 1422 هـ - 2002 م.
2. الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية، لمحمود الحسيني الآلوسي البغدادي، تخريج وتعليق: عبد الله بوشعيب البخارى ط1، دار ابن القيم ودار ابن عفان، الرياض-1428ه-2007م.
3. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ط1، دار الجيل، بيروت – لبنان 1412 هـ -1992 م.
4. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت - 1415 هـ.
5. أصول السنة، أحمد بن حنبل، ط1، دار المنار - الخرج – السعودية- 1411هـ.
6. إظهار البهاجة بشرح سنن ابن ماجه، للشيخ محمد الخانجي ، المخطوطة في مكتب الغازي خسرف بيك، سراييفو، رقم: 6963.
7. الأعمال المختارة، -باللغة العربية-، للشيخ محمد الخانجي، ط1، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع – 1436ه-2015م.
8. الأعمال المختارة-باللغة البوسنة-، للشيخ محمد الخانجي، ط1، ط مكتبة المرآة -سراييفو سنة 1419ه.
9. الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 1424 هـ -2003 م.
10. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 1413ه.
11. البداية والنهاية، لابن كثير، المحقق: علي شيري، ط1، دار إحياء التراث العربي، 1408 هـ - 1988 م.
12. تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، ط4، دار العلم للملايين – بيروت 1407 هـ - 1987م.
13. لتاريخ الكبير للبخاري، ط1، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض 1440 هـ -2019 م.
14. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ط1، دار الغرب الإسلامي – بيروت 1422 هـ -2002 م.
15. تاريخ دمشق، لابن عساكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-1415 هـ -1995 م.
16. تفسير الطبري-جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار التربية والتراث -مكة المكرمة.
17. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ط 2، دار طيبة للنشر والتوزيع-1420 هـ -1999 م.
18. تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت 2001م.
19. الجواب الصحيح، لابن تيمية، ط 2، دار العاصمة، السعودية -1419هـ / 1999م.
20. الحاوي للرسائل والإجازات والمهمات والفتاوي، للشيخ محمد الخانجي، المخطوطة في مكتب الغازي خسرف بيك، سراييفو، رقم: 5/2650.
21. سالة في الرد على الرافضة ضمن مؤلفاته لمحمد بن عبد الوهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
22. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للألباني، ط1، لمكتبة المعارف.
23. سنن ابن ماجه، ط1، دار الرسالة العالمية-1430 هـ -2009 م.
24. سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر1395 هـ -1975 م.
25. سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر 1395 هـ -1975 م.
26. السنن الكبرى، للنسائي، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت 1421 هـ -2001 م.
27. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، ط8، دار طيبة – السعودية 1423 هـ / 2003 م.
28. شرح العقيدة الطحاوية، لأبي العز الحنفي، ط10، مؤسسة الرسالة – بيروت 1417هـ -1997م.
29. رح النووي على مسلم-المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، دار إحياء التراث العربي – بيروت 1392ه.
30. شرح تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الديبع، للشيخ محمد الخانجي، المخطوطة في مكتب الغازي خسرف بيك، سراييفو، رقم: 203.
31. لصارم المسلول على شاتم الرسول، لابن تيمية، الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.
32. صحيح ابن حبان: التقاسيم والأنواع، ط1، دار ابن حزم – بيروت 1433 هـ -2012 م.
33. صحيح البخاري، ط5، دار ابن كثير، دار اليمامة – دمشق 1414 هـ -1993 م.
34. صحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني، المكتب الإسلامي 1408ه – 1988م.
35. حيح مسلم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة 1374 هـ -1955 م.
36. لعروس من جواهر القاموس، لمحمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت -المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت-1422 هـ -2001 م.

37. عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، للدكتور ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، ط1، الجامعة الإسلامية -عمادة البحث العلمي-1430ه –2009م.
38. عنوان الحكمة والموعظة الحسنة، للشيخ محمد الخانجي، المخطوطة في مكتب الغازي خسرف بيك، سراييفو، رقم: 6966.
39. تح الباري، لابن حجر، ط1، المكتبة السلفية – مصر 1380 - 1390 هـ.
40. فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رضي الله عنهم، للشيخ محمد الخانجي، ط1، دار الألوكة-1433ه-2012م.
41. القاموس المحيط، للفيروز آبادى، ط 8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان 1426 هـ - 2005 م.
42. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ط1، جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن 1357 هـ.
43. لسان العرب، لابن منظور، ط1، دار صادر – بيروت 1414 هـ.
44. ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية، لمحمد بن عبد الله العوشن، دار طيبة.
45. متن جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني، ط1، دار السلام-1432ه/ 2013م.
46. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، مكتبة القدسي، القاهرة 1414 هـ- 1994م.
47. مجموع الفتاوى، لابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف -المدينة المنورة –السعودية 1425 هـ -2004 م.
48. مختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، ط5، المكتبة العصرية -الدار النموذجية، بيروت – صيدا 1420هـ -1999م.
49. المستخرج على المستدرك، للحاكم، المحقق: محمد عبد المنعم رشاد، ط1، مكتبة السنة – القاهرة 1410ه.
50. مسند أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد، ط1، مؤسسة الرسالة 1421 هـ -2001 م.
51. مقاييس اللغة، لابن فارس، دار الفكر، 1399هـ -1979م.
52. منهاج السنة، لابن تيمية، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406 هـ -1986 م.
53. هداية الحيارى، لابن القيم، ط 4، دار عطاءات العلم الرياض.